

بيان صادر عن منظمات المجتمع المدني الأردنية

يُسيطر الشعب الفلسطيني ملحمة نضالية في سبيل التحرر والانعقاد من الاحتلال ، وهذه الملحمة تساندها الشعوب العربية والشعوب الحية بالعالم كمؤشر على النفاذ شعوب الارض وأممها حول قضايا العدالة وحقوق الانسان والتحرر من الاستعمار ، وعلى عدم رضاها بسياسات وممارسات داعمة لكيان الاحتلال ممتدة منذ عقود من الزمن لم تكن تلقى قبولاً لدى عموم المجتمعات والأمم الحية بالعالم . تلك السياسات والممارسات والمخططات ليست جديدة وهي ممتدة بامتداد تاريخ القضية الفلسطينية ، هذه القضية التي تشكّل جرحاً نازفاً وعلامة دالة على استهتار الكثير من دول العالم ومؤسساته الدولية بقيم العدالة والحرية ، فالقضية الفلسطينية فارقة في بيان التوافق بين سياسات اتبعت منذ عقود من الزمن وشعوب الارض جمعاء .

ان قضية الشعب الفلسطيني هي قضية استيطان إحلالي يهدف الى استبدال شعب بشعب وتهجير سكان مستقرين على ارضهم منذ آلاف السنين واستبدالهم بشعوب تم استجلابها من خارج المنطقة بدعم بعض الحكومات الغربية ، ولهذا السبب فإن قضية الشعب الفلسطيني تشكل أكبر مظلمة بتاريخ الانسان المعاصر . ولا يمكن القبول بشيوع حقوق الانسان وإحترام المساواة كمقاصد اساسية للأمم المتحدة دون احترام حق الشعب الفلسطيني بكامل مكوناته بتقرير المصير كحق باقي الشعوب الاخرى ، والذي كان من المفترض ان يتحقق بانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين .

تري منظمات المجتمع المدني من خلال خبرتها المتركمة أن كيان الاحتلال لم يترك انتهاكاً لحقوق الانسان الدولية إلا وقام بانتهاكها وقد اقترف طيلة مسيرته شتى أنواع الجرائم الدولية مثل جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية والفصل العنصري والتطهير العرقي دون مسائلة او مجرد التفكير بالملاحقة من قبل الحكومات النافذة في العالم . وهذا ما تواترت عليه منذ عقود من الزمن مختلف المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان من أبرزها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/ES-7/9 المتعلق بجرائم صبرا وشاتيلا وتقرير لجنة الامم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا /الاسكو (الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ونظام الفصل العنصري) .

وإزاء استمرار عدوانية كيان الاحتلال وصمت الدول المؤثرة في المجتمع الدولي وتصميمها على الخلط بين المقاومة والإرهاب مما أدى إلى أن يوغل الاحتلال يده قتلًا وتنكيلاً بالشعب الفلسطيني ، وإزاء مواقف تساوي بين المعتدي والضحية ولا تميز بين كيان مدجج بشتى أدوات القتل وأخطرها وشعب محاصر أعزل يمنع ان يحصل من وسائل الدفاع عن نفسه أمام آلية الحرب الصهيونية فقد عقدنا العزم على المطالبة بالآتي :

1- احترام وحدة أراضي فلسطين وشعبها وحقهم في تقرير المصير والتعامل مع قضيته كقضية شعب وليس مجرد افراد بحاجة الى حماية انسانية، وتنتهز الفرصة لتحيي بسالة الشعب الفلسطيني وتصميمه الدؤوب على النضال .

2- أن تعمل الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام على إصدار موقف واضح يؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني كاملة بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني بمقاومة الاحتلال

والعودة وتقرير المصير المكفولة بموجب القانون الدولي واتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لجرائم الاحتلال ومنع تكرارها .

3- على المجتمع الدولي أن ينهض بمسؤولياته خاصة وإن الإلتزامات الدولية التي ينتهكها كيان الاحتلال الصهيوني هي كما أشارت محكمة العدل الدولية هي من قبيل القواعد الأمرة والالتزامات الحجة على الكافة ، فإنتهكات الكيان الصهيوني للقانون الدولي ترتب مسؤولية تجاه عموم الدول بالمجتمع الدولي لانها انتهاكات تنصب على النظام العام الدولي، وتخل بالسلم والأمن الدوليين . فالدول جميعها بموجب القانون الدولي عليها ان تتخذ التدابير المناسبة لوضع حد لتلك الانتهاكات ومنع تكرارها بما فيها العقوبات الاقتصادية واجراءات المقاضاة والملاحقة وتحميل المسؤولية الدولية وقطع العلاقات الدبلوماسية والامتناع عن تقديم اي عون للاحتلال يؤدي الى ادامة اي اوضاع ناشئة عن انتهاكات خطيرة للقواعد والالتزامات المذكورة ، فضلا عن تقديم كل أشكال العون لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه بتقرير المصير والتحرر من الاحتلال.

4- ندعو الحكومة الأردنية لإتخاذ موقف حاسم إزاء كيان الاحتلال الصهيوني بما في ذلك إعادة مراجعة مجمل علاقتها معه سواء أكان يتعلق بإلغاء إتفاقية وادي عربة وجميع الإتفاقيات الأخرى بما فيها إتفاقية الغاز، والاستفادة من الامكانيات التي يتيحها القانون الدولي أمام الحكومة الاردنية لمقاضاة الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية استنادا الى المادة 9 من "اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها" وأمام لجنة القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، ونذكر الحكومة الاردنية أن استيراد غاز من أراضٍ خاضعة للاحتلال يتعارض مع حق الشعوب في تقرير المصير ومع مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ومبدأ السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الدائمة الطبيعية ومبدأ عدم جواز تقديم العون لأية دولة تخل بقاعدة دولية أمره والابقاء عليه، والتنسيق مع المجتمع الدولي للنظر في جريمة الترحيل القسري ومنع كيان الاحتلال من عودة الفلسطينيين الى اراضيهم ومساكنهم كجريمة مستمرة في القانون الدولي .

5- نذكر الشركات العالمية بمسؤوليتها القانونية تجاه القانون الدولي ووجوب احترامها في علاقتها التعاقدية والتجارية مع كيان الاحتلال احترامها للقواعد الدولية الأمرة من قبيل حق الشعوب في تقرير المصير والسيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية وفي أن جميع تلك التعاقدات سواء التي تتضمن استيراداً لمنتجات الكيان او استثماراً في مستوطنات الكيان او ترويجاً لمنتجاته وبضائعه في العالم ، وبخلاف ذلك فإنها ستكون عرضة لمطالبات قضائية بإبطال تلك التعاقدات والتعويض عنها.

6- مع حرصنا على دوام التنسيق والتعاون بتنفيذ برامج مع الداعمين والممولين الدوليين لبرامج حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين إلا اننا نطالبكم منعاً لازدواجية المعايير وحفاظاً على مصداقية حركة حقوق الانسان بالعالم وحفاظاً على مشروعية عملنا داخل مجتمعاتنا باتخاذ موقف عملي لدعم مقاومة الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير والعودة ، وتنفيذ مبادرات انسانية وحقوقيه تكفل تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الانسانية والاساسية مثل الوصول الى الغذاء ،والدواء ،والمأوى المناسب

،والمحاكمات العادلة ومنع الاحتجاز التعسفي والتعذيب وادانة ممارسات الكيان العنصرية والتمييزية واستهداف النساء والاطفال .

كما ندعو المنظمات الحقوقية الدولية والعربية للشروع باجراءات ملموسة وعملية بغية تفعيل جميع آليات حقوق الانسان الدولية والوطنية في مواجهة كيان الاحتلال .

ونتوجه بالتقدير لكل المتضامنين في العالم وندعو جميع الحكومات بالعالم بكفالة الحق بالتجمع السلمي وحرية التعبير عن الرأي وحماية المتظاهرين.

*** المنظمات الموقعة :**

1. ميزان للقانون
2. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
3. جمعية النساء العربيات
4. تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
5. جمعية الحقوقيين الأردنيين
6. مركز حماية حقوق وحرية الصحفيين
7. مركز العدل للمساعدة القانونية
8. مبادرة حنان
9. جمعيه دعم لتمكين المراه
10. جمعية النمل العالي الخيرية
11. شبكه المراه لدعم المراه
12. مركز البرامج النسائيه/ البقعه
13. مركز الشرق والغرب للتنمية المستدامة
14. مؤسسة صداقة
15. منظمه النهضه العربيه للديمقراطيه والتنمية (أرض)
16. جمعية ديوان أبناء النجار بيت محسير
17. تقاطعات
18. منصة تقدم
19. مركز وعي للتدريب في حقوق الانسان
20. الملتقى الإنساني لحقوق المرأة
21. الملتقى الإنساني لحقوق المرأة
22. مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية
23. جمعيه المتقاعدات العسكريات التعاونيه
24. جمعية المنتدى الاقتصادي والاجتماعي للنساء
25. جمعية معهد تضامن النساء